الأمم المتحدة

A/67/214–S/2012/592

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
1 August 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البند ٧٤ من جدول الأعمال المؤقت*
تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة وأعضاء مجلس الأمن التقرير السنوي التاسع عشر للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، المقدم من رئيس المحكمة الدولية وفقا للمادة ٣٤ من النظام الأساسي للمحكمة (انظر S/25704 و Corr.1، المرفق) التي تنص على ما يلي:

يقدم رئيس المحكمة الدولية التقرير السنوي للمحكمة الدولية إلى مجلس الأمن والجمعية العامة.

* A/67/150.

300812 280812 12-44863 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

كتاب الإحالة

٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢

يشرفني أن أقدم التقرير السنوي التاسع عشر للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن وفقا للمادة ٣٤ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير.

(توقيع) ثيودور **ميرون**
الرئيس

التقرير السنوي التاسع عشر للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

موجز

يغطي التقرير السنوي التاسع عشر للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

وقد واصلت المحكمة التركيز على إكمال جميع المحاكمات والاستئناف. وفي ختام الفترة المشمولة بالتقرير، كانت إجراءات الاستئناف جارية بحق ١٧ شخصا، وكان ١٧ شخصا قيد المحاكمة، وشخص واحد في المرحلة التمهيدية. وقد أكملت المحكمة إجراءات بحق ١٢٦ من الأشخاص البالغ عددهم ١٦١ شخصا وجهت المحكمة إليهم تهما. ويورد التقرير التالي تفاصيل أنشطة المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويظهر تركيزها على هدفها المتمثل في إكمال إجراءاتها في أقرب وقت ممكن، دون إخلال بالإجراءات القانونية الواجبة.

وكثف رئيس المحكمة جهوده الرامية إلى تبسيط الإجراءات، وطبق مجموعة متنوعة من الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين وتيرة عمل المحكمة. وركز الرئيس جل اهتمامه على المشاكل التي قد تؤثر في كفاءة المحاكمات من قبيل التأخيرات في الترجمة التحريرية وتوزيع عبء العمل بشكل غير متوازن بين القضاة المخصصين والقضاة الدائمين. وما زال تناقص عدد الموظفين يمثل تحديا كبيرا يواجه عمل المحكمة.

وقامت جميع أقسام المحكمة بالتنسيق فيما بينها لكفالة سلاسة انتقال المهام إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية لدى المحكمتين الجنائيتين. وقدم مكتب الشؤون القانونية والفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين، التابع لمجلس الأمن، مساعدة ومشورة قيّمة للمحكمة. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، بدأ فرع آلية تصريف الأعمال المتبقية الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ (الفرع الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا يوجد مقره في أروشا، في جمهورية تترانيا المتحدة) بمباشرة أعماله.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت تقديم إسهامات هامة في تطوير القواعد القانونية للقانون الجنائي الدولي والإجراءات الجنائية الدولية، وفي صون السلم والاستقرار في دول يوغوسلافيا السابقة. ومما يؤكد نجاح المحكمة حقيقة أن الأشخاص الـ ١٦١ الذين وجهت المحكمة لوائح اتهام بحقهم قد حوكموا، وما عُرفت به المحكمة من سمعة في نزاهة إجراءاتها وحيادها.

وبذلت المحكمة جهودا مكثفة في سبيل تبادل المعلومات المتعلقة بعملها مع المنظمات والأفراد ذوي الصلة، ويسرت تبادل المعلومات حول المحاكمات التي أجرتها ودعاوى الاستئناف التي نظرت فيها، والقواعد الموضوعية التي شرحتها أحكامها والنهج الإجرائية التي اعتمدتها فروعها القضائية.

وحقق مكتب المدعي العام تقدما نحو إنجاز ولاية المحكمة على صعيدي المحاكمات والاستئنافات معا. وواصل مكتب المدعي العام تطوير علاقات العمل مع السلطات في دول يوغوسلافيا السابقة، من أجل تشجيع التعاون مع المحكمة ودعم المحاكمات المحلية لمرتكبي جرائم الحرب.

واستمر قلم المحكمة يقوم بدور حاسم تحت سلطة الرئيس فيما يتعلق بتوفير الدعم الإداري والقضائي للمحكمة. وقام مكتب رئيس قلم المحكمة بتنسيق أعمال مختلف أقسام التسجيل ومعالجة مجموعة واسعة من المسائل القانونية والتشغيلية والمتعلقة بالسياسات، بما في ذلك الترتيبات العملية اللازمة لبدء الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية لدى المحكمتين الجنائيتين.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٦
ثانيا – الأنشطة التي تشترك فيها المحكمة بأكملها ٧
ألف – رئيس المحكمة ٧
بـاء – مكتب المحكمة ١١
جيم – مجلس التنسيق ١١
دال – الجلسات العامة ١١
هـاء – لجنة القواعد ١٢
ثالثا – أنشطة الدوائر ١٢
ألف – تكوين الدوائر ١٢
بـاء – النشاط الرئيسي للدوائر الابتدائية ١٣
جيم – النشاط الرئيسي لدائرة الاستئناف ١٩
رابعا – أنشطة مكتب المدعي العام ٢٠
ألف – إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف ٢٠
بـاء – التعاون ٢١
جيم – تقديم الدعم إلى المحاكمات الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب والتنفيذ الفعلي للاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب ٢٤
خامسا – أنشطة قلم المحكمة ٢٥
ألف – مكتب المسجل ٢٥
بـاء – شعبة الدعم القضائي ٢٧
جيم – شعبة الدعم الإداري ٢٩

أولا – مقدمة

١ – يعرض التقرير السنوي التاسع عشر للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ أنشطة المحكمة خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

٢ – وقد واصلت المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تنفيذ استراتيجيتها للإنجاز التي أقرها مجلس الأمن في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وواصلت المحكمة التركيز على إنجاز جميع المحاكمات والاستئنافات دون تأخير. وفي ختام الفترة المشمولة بالتقرير، كانت إجراءات الاستئناف جارية بحق ١٧ شخصا، وكان هناك ١٧ شخصا قيد المحاكمة، وشخص واحد في المرحلة التمهيدية. وأصدرت الدوائر الابتدائية حكما في قضية المدعي العام ضد مومشيلو بيريسيتش، وأحكاما بانتهاك حرمة المحكمة في قضايا المدعي العام ضد شفقت كباشي؛ وقضية انتهاك حرمة المحكمة دراغومير بيشانَك؛ والمدعي العام ضد يلينا راشيتش؛ والمدعي العام ضد فوييسلاف شيشيلي (القضيتان ذواتا الأرقام IT-03-67-R77.3 و IT-03-67-R77.4). واختتمت المحكمة الإجراءات ضد ١٢٦ شخصا من الأشخاص الذين أصدرت المحكمة بحقهم لوائح اتهام والبالغ عددهم ١٦١ شخصا.

٣ – وقد استقال كل من الرئيس باتريك روبنسون (جامايكا) ونائب الرئيس أو – غون كون (جمهورية كوريا) عن منصبه في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ عقب انتخاب القاضي ثيودور ميرون (الولايات المتحدة الأمريكية) رئيسا للمحكمة، والقاضي كارمل أغيوس (مالطة) نائبا للرئيس. وأُعيد تعيين المدعي العام سيرج براميرتس من قبل مجلس الأمن في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بموجب قراره ٢٠٠٧ (٢٠١١) اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وواصل رئيس قلم المحكمة جون هوكنغ الاضطلاع بواجباته في المحكمة.

٤ – وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت تدابير لإصلاح إجراءات المحكمة من أجل زيادة كفاءتها إلى أقصى حد. وبوجه خاص، نفذ الرئيس تدابير لكفالة ألا تتسبب وتيرة الترجمة التحريرية بتأخير المحاكمات دون مبرر. وكُلفت موارد إضافية للعمل في قضايا: المدعي العام ضد يورانكو بريليتش وآخرين، والمدعي العام ضد زدرافكو توليمير، والمدعي العام ضد فوييسلاف شيشيلي، وذلك لتخفيض الوقت المتوقع سابقا لإنجاز الترجمة التحريرية بنسبة ٥٠ في المائة. وعقب موافقة الأمين العام ومجلس الأمن، أعاد الرئيس توزيع قضايا انتهاك حرمة المحكمة فيما بين القضاة، فاستحدث توزيعا أكثر توازنا لعبء العمل بين القضاة الدائمين والقضاة المخصصين، وكفل بذلك مزيدا من الكفاءة في تجهيز قضايا انتهاك حرمة المحكمة، وقلل إلى أدنى حد من تأثيرها على القضايا الأخرى المعروضة على المحكمة.

٥ - وظلت سرعة المحاكمات والاستئنافات تتأثر بأوجه العجز في الموظفين، وفقدان الموظفين ذوي الخبرة الرفيعة. وبالرغم من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن مسألة الاحتفاظ بالموظفين، لا تزال هذه المشكلة قائمة. وإزاء ذلك، حث الرئيس، أسوة بسلفه، مجلس الأمن على اتخاذ تدابير لمساعدة المحكمة على التوصل إلى حلول عملية لمعالجة هذه المسألة مع اقتراب المحكمة من إنجاز عملها. وحصلت المحكمة، عقب الطلبات التي قدمها الرئيس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وبيانات الدعم الواضحة من مجلس الأمن، على استثناء من إدارة الشؤون الإدارية يسمح لها مباشرة بتوظيف متدربين مؤهلين من نواح أخرى دون انتظار مدة ستة أشهر بعد انتهاء فترة تدريبهم الداخلي. وهذا الإجراء سوف يساعد المحكمة، في ظروف معينة، على الاستعاضة بسرعة عن الموظفين الذين انفكوا عن العمل لديها.

ثانيا - الأنشطة التي تشترك فيها المحكمة بأكملها

ألف - رئيس المحكمة

٦ - واصل الرئيس تركيز جهوده على المهام الأساسية للمحكمة - وهي المحاكمات والاستئنافات. وقام أيضا بإدخال إصلاحات داخلية، ومواصلة بناء القدرة ومشاريع تراث المحكمة، وإجراء اتصالات مع الحكومات والمنظمات الدولية، كما اضطلع بمسؤوليات قضائية لمكتب الرئيس.

١ - الإصلاحات الداخلية

٧ - عدلت المحكمة القاعدة ٦٥ من قواعد الإجراءات والإثبات من أجل توضيح الظروف التي تجيز للدائرة الابتدائية إصدار أمر بالإفراج المؤقت عن المحتجزين.

٨ - وقام الرئيس بالتنسيق بشكل وثيق مع مكتب الشؤون القانونية والفريق العامل غير الرسمي في سبيل تنفيذ الإصلاحات الإدارية التي تقلل من التأخيرات في النطق بالأحكام والبت في دعاوى الاستئناف. واتخذ الرئيس بوجه خاص تدابير لتسريع أعمال الترجمة التحريرية للموجزات النهائية للمحاكمات والأحكام الابتدائية، وذلك لتلافي حدوث تأخيرات في تقديم طلبات الاستئناف. وأصدر الرئيس تعليمات إلى كل من رئيس قلم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بصفته رئيس دائرة الاستئناف للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ورئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بأن يخصصوا موارد إضافية من أجل تخفيض الوقت المتوقع اللازم للترجمة التحريرية إلى النصف في أربع قضايا. ووسعت الدوائر الابتدائية أيضا نطاق ممارسة إشراك المترجمين التحريريين في عملية صياغة الأحكام بغية تسريع عجلة الترجمة التحريرية للأحكام الابتدائية.

٩ - وأعاد الرئيس توزيع عدد من قضايا انتهاك حرمة المحكمة وأناطها بالقضاة المخصصين بإذن من الأمين العام وبموافقة من مجلس الأمن. وفي السابق، كان عبء قضايا انتهاك حرمة المحكمة يقع بالدرجة الأولى على عاتق قضاة الدوائر الابتدائية الدائمين في المحكمة. ومآل ذلك أنه يتعين على قضاة الدوائر الابتدائية الدائمين البت في ما لا يقل عن عشر قضايا من قضايا انتهاك حرمة المحكمة، إضافة إلى القضايا المشتملة على جرائم أساسية تقع في إطار ولاية المحكمة. وبإعادة التوزيع هذه لقضايا انتهاك حرمة المحكمة وإناطتها بالقضاة المخصصين للمحكمة، أزاح الرئيس عبئا عن كاهل القضاة الدائمين كان يعرقل إحرازهم تقدما في قضايا أخرى.

١٠ - ورصد الرئيس عن قرب التقدم المحرز في المحاكمات والاستئنافات، وعمد بشكل استباقي إلى تكليف موظفين قانونيين إضافيين بقضايا يمكن أن تحول زيادة الموظفين العاملين عليها دون حدوث تأخيرات فيها.

٢ - بناء القدرات وتراث المحكمة

١١ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أغلقت المحكمة ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، رسمياً، المشروع المشترك الممتد لفترة ١٨ شهرا المعنون ''إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب''، الذي أُنشئ في سراييفو، البوسنة والهرسك، وكان يتلقى دعماً سخياً من الاتحاد الأوروبي. وكان نجاح المشروع حافزاً للبدء في التخطيط لمشروع مماثل آخر بالتشاور مع المحكمة.

١٢ - وفي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، استضافت المحكمة مؤتمرا معنيا بالتراث العالمي للمحكمة، حضره أكثر من ٣٥٠ مشاركا. وتسنى عقد المؤتمر بفضل المساعدة المالية السخية المقدمة من حكومات جمهورية كوريا وسويسرا ولكسمبرغ وهولندا، بالإضافة إلى المركز الدولي للعدالة الانتقالية.

١٣ - وواصلت المحكمة أيضاً تقييمها لجدوى إنشاء مراكز للمعلومات في منطقة يوغوسلافيا السابقة. وفي أعقاب سلسلة من الاجتماعات المعقودة برعاية سخية من حكومتي سلوفينيا وسويسرا، بدأت المحكمة مشاورات ثنائية مع البلدان المهتمة. وأعربت كرواتيا عن استعدادها لإنشاء مركز للمعلومات، شأنها شأن العضوين البشناقي والكرواتي في هيئة رئاسة البوسنة والهرسك. ولا تزال المناقشات مع جميع الدول المعنية جارية.

١٤ - ويتم حالياً استعراض الخطط المناسبة للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء المحكمة في عام ٢٠١٣، وسيُعلن عنها في الوقت المناسب.

٣ - العلاقات مع الحكومات والمنظمات الدولية

١٥ - كان الرئيس روبنسون، قبل انتهاء فترة رئاسته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، يشارك بنشاط في أنشطة التعاون والتوعية والإبلاغ بهدف تأمين الدعم لعمل المحكمة وإبرازها بشكل أكبر على الصعيد الدولي. وبدأ الرئيس ميرون الاضطلاع بمسؤولية هذه الأنشطة عند توليه الرئاسة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

١٦ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، استقبل قضاة المحكمة مجموعة من القضاة والمدعين العامين الآتين من كوسوفو في زيارة دراسية إلى المحكمة. وكانت الزيارة جزءا من الجهود المستمرة التي تبذلها المحكمة لتعزيز التعاون وتبادل المعارف مع أعضاء السلطة القضائية في يوغوسلافيا السابقة. والتقى قضاة المحكمة بالأعضاء الزائرين من سلطة كوسوفو القضائية لمناقشة مواضيع تشمل حماية الشهود، والتفاوض لتخفيف العقوبة، وعملية إصدار الأحكام، وإدارة القضايا، وعملية الاستئناف، والمعايير القانونية لإصدار الأحكام المتعلقة بجرائم الحرب.

١٧ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تكلم رئيس المحكمة أمام الجمعية العامة في ما يتعلق بالتقرير السنوي الثامن عشر للمحكمة (A/66/210-S/2011/473).

١٨ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، استضافت المحكمة زيارة لقضاة دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية الذين اجتمعوا بقضاة دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة للاستفادة من خبرتها في التحضير لدعاوى الاستئناف.

١٩ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تكلم الرئيس ميرون أمام مجلس الأمن في ما يتعلق بالتقرير السادس عشر للمحكمة عن استراتيجيتها للإنجاز (S/2011/716).

٢٠ - وفي الفترة من ١٠ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، زار رئيس المحكمة الولايات المتحدة الأمريكية وقدَّم إحاطات عن عمل المحكمة، وعن الانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية والتحديات التي تواجهها المحكمة.

٢١ - وفي الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، زار رئيس المحكمة واشنطن العاصمة، في إطار زيارة نظمتها مدينة لاهاي بالتعاون مع قادة المؤسسات الدولية القائمة هناك.

٢٢ - وفي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، زار رئيس المحكمة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وقدَّم إحاطة عن استراتيجية المحكمة للإنجاز، والتحديات التي تواجهها، وانتقال المحكمة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

٢٣ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، زار رئيس المحكمة فرنسا وقدَّم إحاطة عن التقدم الذي أحرزته المحكمة لإنجاز عملها والانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

٢٤ - وفي ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، تكلم رئيس المحكمة أمام مجلس الأمن في ما يتعلق بالتقرير السابع عشر للمحكمة عن استراتيجيتها للإنجاز (S/2012/354).

٢٥ - وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، استقبل قضاة المحكمة قضاة ومدعين عامين فرنسيين في إطار رحلة دراسية نظمتها الكلية الوطنية الفرنسية لتدريب القضاة والمدعين العامين. وقُدمت إحاطة إلى المجموعة عن عمل المحكمة والتحديات الماثلة أمامها والإنجازات التي حققتها.

٢٦ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، استقبل قضاة المحكمة أعضاء من المجموعة الديمقراطية الليبرالية في البرلمان الأوروبي. وقُدمت إحاطة للبرلمانيين عن عمل المحكمة والتحديات الماثلة أمامها والإنجازات التي حققتها.

٤ - النشاط القضائي

٢٧ - أصدر رئيس المحكمة، بحكم السلطات الموكلة إليه بمقتضى النظام الأساسي والقواعد والتوجيهات الخاصة بممارسات المحكمة، أوامر عديدة بتكليف الدوائر بالقضايا واستعرض عدة قرارات اتخذها رئيس قلم المحكمة. ووافق الرئيس أيضا على ستة طلبات للعفو وتخفيف الأحكام وإحالة القضايا والإفراج المبكر عن أشخاص أدانتهم المحكمة، ورفض ستة طلبات أخرى من هذا القبيل.

٥ - الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

٢٨ - في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، انتخبت الجمعية العامة ٢٥ قاضيا لإدراج أسمائهم في قائمة القضاة الذين يمكن استدعاؤهم للعمل في الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، عيَّن الأمين العام رئيس قلم المحكمة، جون هوكينغ، بصفة أول رئيس قلم لآلية تصريف الأعمال المتبقية، التي بدأ فرعها في أروشا بالعمل في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢. وفي ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، عيَّن الأمين العام القاضي ميرون، رئيس المحكمة والقاضي في آلية تصريف الأعمال المتبقية، بصفة أول

رئيس للآلية. وفي ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، عيَّن مجلس الأمن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، حسن بوبكار جالو، بصفة أول مدع عام للآلية. وسيبدأ فرع آلية تصريف الأعمال المتبقية التابع للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (الذي يوجد مقره في لاهاي، هولندا) عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

٢٩ - واتخذ رئيس المحكمة خطوات فعالة لكفالة تسليم سلس للمهام إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، وذلك بإجراء اتصالات مع الجهات المعنية الداخلية والخارجية وتيسير وضع الممارسات والإجراءات اللازمة. وعلى وجه الخصوص، كفل الرئيس، بالتنسيق الوثيق مع مكتب الشؤون القانونية والفريق العامل غير الرسمي، اعتماد القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لآلية تصريف الأعمال المتبقية، وقيام جميع القضاة العاملين في الآلية بتأدية اليمين قبل بدء الأنشطة في فرع أروشا.

باء - مكتب المحكمة

٣٠ - عملا بالقاعدة ٢٣ من القواعد الإجرائية، يتكون مكتب المحكمة من رئيس المحكمة ونائبه والقضاة رؤساء الدوائر الابتدائية. وقد تشاور الرئيس مع المكتب بشأن طلبات العفو وتخفيف الأحكام والإفراج المبكر عن الأشخاص المدانين الذين يقضون فترات عقوبتهم. وتشاور الرئيس أيضا مع المكتب بشأن تنفيذ إجراء إتلاف سجلات الدوائر ذات الصلة بسرية المداولات.

جيم - مجلس التنسيق

٣١ - عملا بالقاعدة ٢٣ - مكررا من القواعد الإجرائية، يتكون مجلس التنسيق من الرئيس والمدعي العام ورئيس قلم المحكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع المجلس لكي يناقش، في جملة أمور، الاحتفاظ بالموظفين، وبناء القدرات، والأنشطة المتعلقة بتراث المحكمة، وكفالة الانتقال السلس إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

دال - الجلسات العامة

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد القضاة جلستين عامتين. وفي الجلسة العامة الحادية والأربعين، المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، انتخب القضاة القاضي ميرون رئيسا للمحكمة والقاضي أجيوس نائبا للرئيس. وفي الجلسة العامة الاستثنائية، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ناقش القضاة التعديلات المقترحة على القاعدة ٦٥ (باء) من القواعد الإجرائية.

٣٣ - وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، سافر القضاة إلى برلين لعقد معتكف ممول من القضاة شخصيا. وكان الغرض من المعتكف تعزيز روح الزمالة بين القضاة ومناقشة المسائل المتعلقة بعمل المحكمة في إطار غير رسمي. وناقش القضاة أثناء المعتكف تراث المحكمة، وإدخال تعديلات على القواعد، ومقبولية الأدلة وتوسيع دائرة الاستئناف.

هاء - لجنة القواعد

٣٤ - تتألف العضوية القضائية للجنة القواعد من نائب الرئيس أجيوس (رئيسا)، والرئيس ميرون والقضاة كريستوف فلوغي وألفونس أوري وأو - غون كوان. ومن بين الأعضاء الذين ليس لهم حق التصويت المدعي العام ورئيس قلم المحكمة وممثل رابطة محامي الدفاع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت لجنة القواعد مرتين، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢، لمناقشة مقترحات تتعلق بالقواعد وتقديم توصيات إلى القضاة.

ثالثا - أنشطة الدوائر

ألف - تكوين الدوائر

٣٥ - يعمل في المحكمة حاليا ما مجموعه ٢٧ قاضيا من ٢٥ بلدا. وتتألف الدوائر من ١٣ قاضياً دائماً، وخمسة قضاة دائمين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يعملون في دائرة الاستئناف، وتسعة قضاة مخصصين.

٣٦ - والقضاة الدائمون للمحكمة هم: تيودور ميرون (رئيس المحكمة، الولايات المتحدة الأمريكية)، كارمل أجيوس (نائب الرئيس، مالطة)، كريستوف فلوغي (ألمانيا)، ألفونس أوري (هولندا)، أو - غون كوان (جمهورية كوريا)، باتريك روبنسون (جامايكا)، فاوستو بوكار (إيطاليا)، ليو داكون (الصين)، جان - كلود أنطونيتي (فرنسا)، باكوني جاستيس مولوتو (جنوب أفريقيا)، بورتون هول (جزر البهاما)، هوارد موريسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، غي ديلفوا (بلجيكا). والقضاة الدائمون للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا العاملون في دائرة الاستئناف هم: محمد غوناي (تركيا)، أندريسيا فاز (السنغال)، فضلاً عن ثلاثة قضاة جرى نقلهم من الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى دائرة الاستئناف وهم، أرليت راماروسون (مدغشقر)، اعتبارا من ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وخالدة رشيد خان (باكستان)، اعتبارا من ١ آذار/

مـارس ٢٠١٢، وبختيـار توزموخاميـدوف (الاتحـاد الروسـي)، اعتبـارا مـن ٢٩ حزيـران/يونيه ٢٠١٢.

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل الأشخاص التالية أسماؤهم كقضاة مخصصين: أرباد براندلر (هنغاريا)، ستيفان تريشل (سويسرا)، أنطوان كيسيا - مبي ميندوا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) فريدريك هارهوف (الدانمرك)، فلافيا لاتانزي (إيطاليا)، ميشيل بيكار (فرنسا)، إليزابيث غوانزا (زمبابوي)، ملفيل بيرد (ترينيداد وتوباغو)، بريسكا ماتيمبا نيامبي (زامبيا). وعمل القاضي بيدرو دافيد (الأرجنتين) أيضاً قاضياً مخصصاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لكنه غادر المحكمة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إثر انتهاء ولايته.

٣٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الدوائر الابتدائية مكونة من القضاة فلوغي (رئيس دائرة)، وأوري (رئيس دائرة)، وكوان (رئيس دائرة)، وأنطونيتي (رئيس دائرة)، ومولوتو (رئيس دائرة)، وهول (رئيس دائرة)، وموريسون، وديلفوا، وبراندلر، وتريشل، وميندوا، وهارهوف، ولاتانزي، ودافيد، وبيكار، وغوانزا، وبيرد، ونيامبي.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت دائرة الاستئناف مكونة من القضاة ميرون (رئيس دائرة)، وأجيوس، وروبنسون، وغوناي، وبوكار، وليو، وراماروسون، وفاز، وخان، وتوزموخاميدوف.

باء - النشاط الرئيسي للدوائر الابتدائية

الدائرة الابتدائية الأولى

(أ) المرحلة التمهيدية

٤٠ - في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكن هناك أي قضايا في المرحلة التمهيدية بانتظار أن تنظر فيها الدائرة الابتدائية الأولى.

(ب) مرحلة المحاكمة

قضية بيريسيتش

٤١ - صدر الحكم في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ووجدت الدائرة الابتدائية، المكونة من القضاة مولوتو (رئيسا)، ودافيد وبيكار، أن مومسيلو بيريسيتش مذنب بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، عن الجرائم التي ارتكبت في سراييفو وسريبرينيتشا (البوسنة والهرسك) وزغرب (كرواتيا) في الفترة ما بين آب/أغسطس ١٩٩٣ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وحُكم عليه بالسجن مدة ٢٧ عاما.

قضية ملاديتش

٤٢ - وُجهت إلى راتكو ملاديتش ١١ تهمة بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها، عن أعمال يُزعم أنها ارتكبت في البوسنة والهرسك في الفترة ما بين ١٢ أيار/مايو ١٩٩٢ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وتتكون الدائرة الابتدائية من القضاة أوري (رئيسا)، وفلوغي ومولوتو. وعُقدت الجلسة التمهيدية في ٢٤ نيسان/أبريل و ٣ أيار/مايو ٢٠١٢، وقدم الادعاء العام مرافعته الافتتاحية في ١٦ و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢. وبدأت مرافعة الادعاء العام في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٢.

قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش

٤٣ - وُجهت إلى يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش خمس تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، عن أعمال زُعم أنها ارتكبت في كرواتيا والبوسنة والهرسك في الفترة ما بين نيسان/أبريل ١٩٩١ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة أوري (رئيسا)، وبيكار وغوانزا. وبدأت المحاكمة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، لكنها أُرجئت بأمر من دائرة الاستئناف في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ نظرا لاعتلال صحة ستانيشيتش. واستؤنفت المحاكمة في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. واختتم الادعاء مرافعته في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١. وبدأت مرافعة الدفاع في قضية ستانيشيتش في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١١، فيما بدأت مرافعة الدفاع في قضية سيماتوفيتش في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وبعد أن جرى البت في عدد كبير من الالتماسات المقدمة من منصة الدفاع والمتعلقة بقبول أدلة، من المقرر أن يختتم الدفاع مرافعته في آب/أغسطس ٢٠١٢. وخلال أسبوع ٩ تموز/يوليه ٢٠١٢، استمعت الدائرة إلى أحد الشهود الذين جرى استدعاؤهم. ومن المقرر تقديم الموجزات الختامية والمرافعات الختامية للطرفين في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وفي الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، على التوالي.

(ج) انتهاك حرمة المحكمة

قضية شفقت كاباشي

٤٤ - أقر شفقت كاباشي بالذنب في تهمتين موجهتين إليه بانتهاك حرمة المحكمة، وذلك لعدم الإدلاء بشهادته أمام المحكمة في قضية المدعي العام ضد راموش هاراديناي وآخرين (القضية رقم IT-04-84-T). وفي جلسة معقودة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١، قبلت الدائرة الابتدائية، المؤلفة من القضاة أوري (رئيسا)، وكوان وموريسون، إقرار كاباشي بالذنب في

كلتا التهمتين. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، حكمت الدائرة على كاباشي بالسجن مدة شهرين.

الدائرة الابتدائية الثانية

(أ) المرحلة التمهيدية

قضية غوران هادزيتش

٤٥ - أُلقي القبض على غوران هادزيتش في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١ ونُقل إلى مقر المحكمة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١. وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠١١، أسند رئيس المحكمة القضية إلى هيئة قضاة مؤلفة من القضاة ديلفوا (رئيسا)، وهول وميندوا. وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١١، جرى المثول الأول أمام المحكمة. وتجري حالياً التحضيرات للمرحلة التمهيدية. ومن المقرر أن تبدأ المحاكمة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

(ب) مرحلة المحاكمة

قضية هاراديناي وآخرين

٤٦ - وُجهت إلى راموش هاراديناي وإدريس بالاي ولاهي براهيماي ست تهم بانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، عن أعمال زُعم أنها ارتكبت في كوسوفو في عام ١٩٩٨. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة مولوتو (رئيسا)، وهول وديلفوا. وبدأت المحاكمة في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١؛ واختتم الادعاء مرافعته في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، ولم يطلب أي من المتهمين تقديم مرافعة للدفاع. وجرى الاستماع إلى المرافعات الختامية في ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويجري حالياً إعداد الحكم.

قضية توليمير

٤٧ - وُجهت إلى زدرافكو توليمير ثماني تهم بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وانتهاك قوانين الحرب أو أعرافها، عن أعمال زُعم أنها ارتكبت في البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٥. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة فلوغي (رئيسا)، وميندوا ونيامبي. وبدأت المحاكمة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠؛ واختتم الادعاء مرافعته في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، واختتم الدفاع مرافعته في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢. ومن المقرر إلقاء المرافعات الختامية في ٢١ و ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٢.

قضية ستانيشيتش وجوبليانين

٤٨ - وُجهت إلى ميتشو ستانيشيتش وستويان جوبليانين ١٠ تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، عن أعمال زُعم أنها ارتكبت في البوسنة والهرسك في الفترة ما بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة هول (رئيسا)، وديلفوا وهارهوف. وبدأت المحاكمة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛ واختتم الادعاء مرافعته في ١ شباط/فبراير ٢٠١١، واختتم الدفاع مرافعته في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويجري حالياً إعداد الحكم.

(ج) انتهاك حرمة المحكمة

قضية بيشانَك

٤٩ - أُدين دراغومير بيشانَك بتهمة انتهاك حرمة المحكمة لعدم مثوله أمام المحكمة عندما وُجه إليه أمر بالحضور في قضية المدعي العام ضد زدرافكو توليمير. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، جرت محاكمته أمام الدائرة في قضية توليمير، وكانت الدائرة تتألف من القضاة فلوغي (رئيسا)، ومينـدوا ونيامبي. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، حكمت الدائرة على بيشانَك بالسجن مدة ثلاثة أشهر.

قضية شيشيلي (القضية رقم *IT-03-67-R77.4*)

٥٠ - أُدين فوييسلاف شيشيلي بتهمة انتهاك حرمة المحكمة لعدم امتثاله لأوامر صادرة عن دوائر عدة ليُزيل من موقعه الشبكي العام أربعة كتب من مؤلفاته وعدداً من التقارير السرية في قضية المدعي العام ضد فوييسلاف شيشيلي (القضية رقم IT-03-67-T)، وكلها يكشف معلومات سرية متعلقة بالشهود. وجرت محاكمته أمام دائرة المحكمة في قضية انتهاكه لحرمة المحكمة في ١٢ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وكانت الدائرة مؤلفة من القضاة تريشل (رئيسا)، وكوان وبيرد. وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، حكمت الدائرة على شيشيلي بالسجن مدة عامين.

الدائرة الابتدائية الثالثة

(أ) المرحلة التمهيدية

٥١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكن هناك أي قضايا في المرحلة التمهيدية بانتظار أن تنظر فيها الدائرة الابتدائية الثالثة.

(ب) مرحلة المحاكمة

كارادیتش

٥٢ - وُجهت إلى رادوفان كاراديتش ١١ تهمة بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، عن أعمال زُعم أنها ارتكبت في البوسنة والهرسك في الفترة ما بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٥. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة كوان (رئيسا)، وموريسون وبيرد ولاتانزي (قاضية احتياطية). وبدأت المحاكمة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. واختتم الادعاء مرافعته في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢. وقدم المتهم، بموجب القاعدة ٩٨ مكررا، التماسا شفويا بالتبرئة من جميع التهم الواردة في لائحة الاتهام. وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أصدرت الدائرة الابتدائية قرارها الشفوي بتبرئة كاراديتش من التهمة ١ (الإبادة الجماعية في البلديات) وبرفض ما تبقى من الالتماس المقدم من جانب كاراديتش بموجب القاعدة ٩٨ مكررا. ومن المقرر أن يبدأ الدفاع مرافعته في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

قضية برليتش وآخرين

٥٣ - وُجهت إلى يدرانكو برليتش وبرونو ستوييتش وسلوبودان براليك وميليفوي بتكوفيتش وفالنتين كوريتش وبريسلاف بوسيتش ٢٦ تهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، عن أعمال زُعم أنها ارتكبت في البوسنة والهرسك في الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ونيسان/أبريل ١٩٩٤. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة أنطونيتي (رئيسا)، وبراندلر وتريشل وميندوا (قاض احتياطي). وبدأت المحاكمة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦؛ واختتم الادعاء مرافعته في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، واختتم الدفاع مرافعته في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٠. وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، قدمت الأطراف موجزاتها الختامية. وجرى الاستماع إلى المرافعات الختامية في الفترة ما بين ٧ شباط/فبراير و ٢ آذار/مارس ٢٠١١. ويجري حالياً إعداد الحكم.

قضية شيشيلي

٥٤ - وُجهت إلى فوييسلاف شيشيلي تسع تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، عن أعمال زُعم أنها ارتكبت في كرواتيا، والبوسنة والهرسك، وفويفودينا (صربيا) في الفترة ما بين آب/أغسطس ١٩٩١ وأيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة أنطونيتي (رئيسا)، وهارهوف ولاتانزي. وبدأت المحاكمة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، لكنها عُلّقت في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩. واستؤنفت

المحاكمة في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وبعد انتهاء الادعاء من المرافعة الرئيسية، قررت الدائرة الابتدائية، في ٤ أيار/مايو ٢٠١١ وبموجب القاعدة ٩٨ مكررا، بأنه يوجد ما يكفي من الأدلة لدعم التهم المزعومة في لائحة الاتهام. وخلال جلسة إدارية معقودة في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١١، أكد شيشيلي أنه لن يطلب تقديم مرافعة للدفاع. وقدم شيشيلي والادعاء موجزين ختاميين في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ و ٥ شباط/فبراير ٢٠١٢، على التوالي. وجرى الاستماع إلى المرافعات الختامية في الفترة ما بين ٥ آذار/مارس و ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢. ويجري حالياً إعداد الحكم.

(ج) انتهاك حرمة المحكمة

قضية توبايتش

٥٥ - أُدين ميلان توبايتش بتهمة انتهاك حرمة المحكمة لعدم مثوله أمام المحكمة عندما وُجه إليه أمران بالحضور في قضية كارادايتش. وجرت محاكمته أمام الدائرة في قضية كارادايتش في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، وكانت الدائرة تتألف من القضاة كوان (رئيسا)، وموريسون وبيرد ولاتانزي (قاضية احتياطية). وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢، حكمت الدائرة على توبايتش بالسجن مدة شهرين.

قضية راشيتش

٥٦ - يبلينا راشيتش، العضو السابق في فريق دفاع ميلان لوكيتش، أُقرّت بالذنب في خمس تهم متعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، وذلك لقيامها بتزويد شهادات زور لقاء المال، عن طريق استدعاء ثلاثة أشخاص كشهود لفريق دفاع ميلان لوكيتش في قضية المدعي العام ضد ميلان لوكيتش وسريدوي لوكيتش. وفي جلسة معقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وافقت الدائرة الابتدائية، المؤلفة من القضاة موريسون (رئيسا)، وبيكار ونيامبي، على الاتفاق التفاوضي لتخفيف عقوبة راشيتش. وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، حكمت الدائرة على راشيتش بالسجن مدة ١٢ شهرا، وعلقت الأشهر الثمانية الأخيرة من الحكم لسنتين بشرط ألا ترتكب راشيتش خلالهما جريمة أخرى يعاقَب عليها بالسجن، بما في ذلك انتهاك حرمة المحكمة.

(د) مجلس الإحالة المنصوص عليه في القاعدة ١١ مكررا

٥٧ - أحال مجلس الإحالة المنصوص عليه في القاعدة ١١ مكررا جميع قضايا المتهمين من المستوى الأدنى والمتوسط من جدول الدعاوى الخاص به، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣).

(هـ) الدائرة المعيَّنة خصيصا (القاعدة ٧٥ (حاء) و (زاي) والقاعدة ٧٥ مكررا والقاعدة ٧٥ مكررا ثانيا)

٥٨ - أصدرت الدائرة المعيَّنة خصيصا ٢٠ قرارا وأمرا تتضمن البت في طلبات مقدمة من جهات خارجية للحصول على معلومات سرية وأدلة في تسع قضايا.

جيم - النشاط الرئيسي لدائرة الاستئناف

(أ) الطعون العارضة

٥٩ - صدر خمسة عشر قراراً بشأن طعون عارضة في القضايا التالية: قضية برليتش وآخرين (١٠)؛ قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش (٢)؛ قضية ستانيشيتش وجوبليانين (١)؛ قضية هارادياي وآخرين (٢).

(ب) استئناف أحكام انتهاك حرمة المحكمة

٦٠ - في قضية المدعي العام ضد فلورانس هارتمان، حوَّلت دائرة الاستئناف الغرامة البالغة ٧ ٠٠٠ يورو إلى فترة من السجن مدتها سبعة أيام.

٦١ - واستأنف كل من فوييسلاف شيشيلي والمدعي العام صديق المحكمة الحكم الابتدائي الصادر في قضية المدعي العام ضد فوييسلاف شيشيلي (القضية رقم IT-03-67-R77.3)، الذي خلص إلى أن شيشيلي مذنب في تهمة واحدة بانتهاك حرمة المحكمة. ويجري حالياً إعداد موجز استئناف هذا الحكم. واستأنف فوييسلاف شيشيلي أيضاً الحكم الابتدائي الصادر في قضية المدعي العام ضد فوييسلاف شيشيلي (القضية رقم IT-03-67-R77.4)، الذي خلص إلى أن شيشيلي مذنب في تهمة واحدة بانتهاك حرمة المحكمة. ويجري حالياً إعداد موجز استئناف ذلك الحكم أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، استأنف كل من يبلينا راشيتش والادعاء الحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، الذي خلص إلى أن راشيتش مذنبة في خمس تهم بانتهاك حرمة المحكمة. وقد أُعد موجز استئناف هذا الحكم، وستُعقد جلسة استماع في الوقت اللازم.

(ج) استئناف الأحكام المتعلقة بموضوع الدعاوى

٦٢ - لم يصدر عن دائرة الاستئناف أي أحكام نهائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٦٣ - وهنالك حالياً خمس قضايا استئناف من الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، في انتظار أن تبت فيها دائرة الاستئناف وهي: قضية المدعي العام ضد نيكولا شاينوفيتش

وآخرين، وقضية المدعي العام ضد ميلان لوكيتش وسريدوي لوكيتش، وقضية المدعي العام ضد فويادين بوبوفيتش وآخرين، وقضية المدعي العام ضد فلاستيمير دورديفيتش، وقضية المدعي العام ضد أنتي غوتوفينا وملادين ماركاتش. وقُدمت إلى دائرة الاستئناف دعوى استئناف جديدة لحكم ابتدائي صادر في قضية بيريزيتش. وعُقدت جلسات استئناف في قضيتي غوتوفينا وماركاتش ولوكيتش ولوكيتش. ومن المقرر أن تصدر الأحكام خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٢ في هاتين القضيتين. ولا تزال الأنشطة السابقة للاستئناف جارية في القضايا الأخرى التي رُفعت فيها دعاوى أمام دائرة الاستئناف.

(د) قضايا الاستئناف الأخرى

٦٤ - أصدرت دائرة الاستئناف ثلاثة قرارات، قراران منها في قضية المدعي العام ضد دراغومير ميلوسيفيتش وقرار واحد في قضية المدعي العام ضد ناصر أوريتش.

٦٥ - وصدر ما مجموعه ١٣٥ من القرارات والأوامر السابقة للاستئناف خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٦٦ - ولم تقدَّم إلى دائرة الاستئناف أي إجراءات لإعادة النظر.

رابعا - أنشطة مكتب المدعي العام

ألف - إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف

٦٧ - شهدت بداية الفترة المشمولة بالتقرير حدثا هاما حيث ألقي القبض، في صربيا، على آخر الهاربين المطلوبين للمثول أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهو غوران هادزيتش، ونُقل إلى المحكمة في نهاية تموز/يوليه ٢٠١١. ومنذ ذلك الحين، حقق مكتب المدعي العام تقدما كبيرا في مجال إنجاز الأعمال المتصلة بالمحاكمات. ومع اقتراب المواعيد النهائية لتقديم الموجزات النهائية والمرافعات الختامية في عدد من المحاكمات، يمر مكتب المدعي العام بفترة من أكثر فتراته انشغالا.

٦٨ - وحاليا، تشارف قضية هادزيتش على الأطوار النهائية من المرحلة التمهيدية للمحاكمة؛ وبلغت قضية ملاديتش مرحلة عرض أدلة الادعاء، التي تلت إدلاء المدعي العام بالبيان الافتتاحي في أيار/مايو ٢٠١٢؛ وبلغت قضية كارادزيتش المرحلة التمهيدية للدفاع، عقب الانتهاء من عرض أدلة الادعاء وإصدار حكم الدائرة الابتدائية عملا بالقاعدة ٩٨ مكررا؛ وبلغت قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش المرحلة النهائية من عرض الأدلة على المحكمة. وفي ثلاث قضايا أخرى، انتهى عرض الأدلة، وحُددت مواعيد الموجزات

والمرافعات الختامية (هارادينـاي وآخـرون، وتـوليمير، وستانيـسيتش وزوبليـانين). وتوجـد قضيتان تنتظران صدور الحكم على مستوى الدائرة الابتدائية (برليتش وآخرون، وشيشيلي). وإضافة إلى ذلك، توجد ست قضايا قيد الاستئناف (شاينوفيتش وآخرون، ولوكيتش ولوكيتش، وبوبوفيتش وآخرون، وجورجِفتش، وغوتوفينا وماركاتش، وبيريشيتش) ويجري نظر قضيتين تتعلقان بانتهاك حرمة المحكمة (رشيتش، وشيشيلي).

٦٩ - وأوفى مكتب المدعي العام بنجاح بالتزاماته المتصلة بالقضايا في الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من شدة القيود المفروضة على الميزانية وملاك الموظفين. وأدى نقص التمويل من الميزانية العادية لفريقَي المحاكمة في قضيتي ملاديتش وهادزيتش حتى بداية عام ٢٠١٢ إلى أن يعمل العديد من الموظفين في محاكمتين أو أكثر في نفس الوقت، وبالتالي إلى تحمّل أعباء ثقيلة ينوؤون تحتها. وإضافة إلى ذلك، فإن مشكلة تناقص عدد الموظفين مستمرة بلا انقطاع. وفي الفترة المشمولة بالتقرير السابق، شمل تناقص عدد الموظفين نائب المدعي العام، الذي غادر عمله ليتولى منصب المدعي العام للمحكمة الخاصة للبنان. ولم يخلفه أحد في منصبه، ويتشارك حاليا في تولي مهامه أعضاء آخرون من كبار موظفي مكتب المدعي العام. وأدى تناقص عدد الموظفين إلى أن يواصل الموظفون الباقون الاضطلاع بمهام متعددة، والمكتب مدين بالفضل لموظفيه على التزامهم بإنجاز ولاية المحكمة. غير أنه لا بد من إيجاد حلول أطول أمدا لملاك الموظفين. وسيكون من المهم للغاية استبقاء الموظفين ذوي الخبرة الملائمة في القضايا التي تبت فيها المحكمة حتى إغلاق المحكمة والانتهاء من جميع إجراءات الاستئناف قبل شروع آلية تصريف الأعمال المتبقية بأعمالها.

٧٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت الإجراءات المتعلقة بدعاوى انتهاك حرمة المحكمة الناشئة عن قضيتي راشيتش وشيشيلي، إلى تحويل موارد بشرية مستنزفة أصلا. وعلى وجه الخصوص، واصل شيشيلي الاستهانة بالأوامر التي تحظر عليه نشر مواد سرية.

٧١ - ووفقا لعملية تقليص عدد الموظفين والتحوّل إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، واصل مكتب المدعي العام إلغاء الوظائف لأن المحاكمات توشك على الانتهاء. وشارك موظفو المكتب المباشر للمدعي العام مشاركة فعالة في تنسيق الأعمال التحضيرية لآلية تصريف الأعمال المتبقية وضمان سلاسة الانتقال من المحكمة إلى تلك الآلية.

باء - التعاون

٧٢ - واصلت المحكمة الاعتماد على تعاون الدول الكامل من أجل أداء ولايتها. وكان لتعاون دول يوغوسلافيا السابقة أهمية خاصة.

٧٣ - ومع عدم وجود أي هاربين متبقين صادر بحقهم قرار اتهام من المحكمة، وعقب إلقاء القبض، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، على الهارب رادوفان ستانكوفيتش، وهو منقول بموجب القاعدة ١١ مكررا كان قد فرَّ من السجن، فإن التعاون مع دول يوغوسلافيا السابقة تركز في المقام الأول على تقديم الدعم اليومي لما يجري من محاكمات واستئناف للأحكام. وواصل مكتب المدعي العام تعزيز وتقييم التعاون مع المنطقة، واستأنف المدعي العام بذل جهود متواصلة من أجل تعزيز علاقات العمل مع المدّعين العامّين الوطنيين. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ومرة أخرى في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٢، عقد المدعي العام لقاءات مع مسؤولين في زغرب وسراييفو وبلغراد لمناقشة التعاون وغيره من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

١ - تعاون صربيا

٧٤ - يمثّل استمرار تعاون صربيا مع مكتب المدعي العام أمرا حيويا لإنجاح سير القضايا، وخصوصا بالنظر إلى ضيق الوقت الذي يعاني منه فريقا المحاكمة في قضيتي ملاديتش وهادزيتش. واحتاج المكتب إلى الدعم المستمر من حكومة صربيا للاطّلاع على الوثائق الأساسية وجمع المواد اللازمة لعرض الأدلة حسب الأصول على الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف. وفي هذا الصدد، أوفى تعاون السلطات الصربية تماما بالتوقعات، ويشدد المكتب على ضرورة مواصلة علاقة العمل التعاونية هذه في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، في ظل الرئيس المنتخب حديثا وحكومة صربيا الجديدة. وعلاوة على ذلك، يتوقع المكتب أن تقدّم السلطات الصربية ردودا عاجلة على طلبات المساعدة التي لم تَرُد عليها.

٧٥ - ويقدّر مكتب المدعي العام جهود السلطات الصربية التي أسفرت عن إلقاء القبض على هادزيتش، وهو آخر متهم سيحاكم أمام المحكمة. ولكن، كما أكد المكتب مرارا، يجب أن تقوم صربيا بإجراء تحقيق كامل بشأن الشبكات والأفراد الذين آووا هاربين صادرة بحقهم قرارات اتهام من المحكمة، بمن فيهم كارادزيتش وملاديتش وهادزيتش، ومحاسبة المسؤولين عن ذلك. وخلال الزيارة التي قام بها المدعي العام إلى بلغراد في أيار/مايو عام ٢٠١٢، لم تقدّم السلطات الصربية سوى معلومات محدودة للغاية فيما يتعلق بهذه المسألة. ويلاحظ المكتب البيانات الصحفية التي أصدرها المدعي العام في صربيا المعني بجرائم الحرب في حزيران/يونيه ٢٠١٢ بشأن التقدم المحرز في التحقيقات. ويتطلّع المكتب إلى أن تقدم السلطات الصربية تقريرا كاملا عن تلك التطورات، ويشجع على الشروع في التحقيق باعتباره مسألة ذات أولوية.

٧٦ - وأعرب المدعي العام عن قلقه إزاء التعليقات التي أدلى بها رئيس صربيا الجديد، بُعَيد انتخابه، والتي أنكر فيها حدوث إبادة جماعية في سريبرينيتسا في تموز/يوليه ١٩٩٥. وهذه البيانات غير المقبولة تتعارض مع النتائج القانونية والوقائعية للمحكمة ولمحكمة العدل الدولية. ويمثل هذا الخطاب خطوة إلى الوراء، ويؤدي إلى تفاقم معاناة الضحايا، ويعرّض للخطر عملية المصالحة الهشة في يوغوسلافيا السابقة.

٢ - تعاون كرواتيا

٧٧ - واصل مكتب المدعي العام الاعتماد على تعاون كرواتيا لإتمام المحاكمات ودعاوى الاستئناف في موعدها. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت السلطات الكرواتية ردودا وافية في موعدها على ما وردها من طلبات يومية من المكتب للحصول على المساعدة وتيسير الوصول إلى الشهود والأدلة على النحو المطلوب.

٣ - تعاون البوسنة والهرسك

٧٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت سلطات البوسنة والهرسك تردّ بسرعة وبشكل كاف على طلبات مكتب المدعي العام المتعلقة بالوثائق وبالاطلاع على المحفوظات الحكومية. وأشاد المكتب بالسلطات البوسنية لقيامها باعتقال رادوفان ستانكوفيتش في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، فرّ من السجن الذي كان يقضي فيه حكما بالحبس لمدة ٢٠ سنة. وكان ستانكوفيتش أول متهم من المحكمة يُنقل إلى البوسنة والهرسك عملا بالقاعدة ١١ مكررا.

٧٩ - واستمرت حالات التأخير في الملاحقة القضائية للقضايا التي قدّم مكتب المدعي العام مواد التحقيق المتعلقة بها إلى البوسنة والهرسك (قضايا الفئة ٢). وخلال اجتماعات مع المدعي العام في سراييفو، في أيار/مايو ٢٠١٢، التزمت الإدارة الخاصة بجرائم الحرب باستكمال التحقيقات في قضايا الفئة ٢ قبل نهاية العام، ويشجع المكتب الإدارة على المثابرة في هذا الالتزام.

٤ - التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة في المسائل القضائية

٨٠ - لا بد من تحسين التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة لضمان سَوق مقترفي الجرائم المرتكبة خلال النزاع إلى القضاء. وواصل مكتب المدعي العام تيسير التعاون بين صربيا، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا للتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب وتعزيز علاقات العمل البناءة بين المدّعين العامّين في المنطقة.

٨١ - بيد أن مكتب المدعي العام لا يزال يساوره القلق من جراء أوجه القصور المزمنة في الأطر القضائية والتشريعية، التي تقوّض الجهود الرامية إلى توطيد سيادة القانون في المنطقة. وبالتحديد، واجهت المؤسسات القضائية في جميع أنحاء المنطقة تحديات شلّت قدرتها على تنسيق أنشطتها، مما أدى إلى حدوث حالات تأخير لا يمكن قبولها. وإضافة إلى ذلك، عرقلت الحواجز القانونية التي تحول دون تسليم المشتبه بهم ونقل الأدلة عبر حدود الدول إجراء التحقيقات بفعالية.

٨٢ - ويلاحظ مكتب المدعي العام بقلق أنه لم يَجرِ حتى الآن توقيع البروتوكول المقترح بين مكتب المدعي العام في كل من البوسنة والهرسك وصربيا بشأن تبادل الأدلة والمعلومات في قضايا جرائم الحرب. وعندما تناول المدعي العام (للمحكمة) المسألة خلال اجتماعاته التي عقدها في سراييفو في أيار/مايو، لم يتلق أي تفسير مقنع لهذا التأخير في توقيع البروتوكول. ولا بد من الحصول على الدعم السياسي من جميع الجهات لإبرام الاتفاق.

٥ - تعاون الدول والمنظمات الأخرى

٨٣ - لا يزال الدعم الذي تقدمه دول من خارج يوغوسلافيا السابقة والمنظمات الدولية ذا أهمية للنجاح في إنجاز ولاية المحكمة. ويجب على مكتب المدعي العام، من أجل إحراز تقدم سريع في الدعاوى القضائية التي يبتّ فيها، الاستمرار في الوصول إلى المعلومات الوفيرة المخزّنة في محفوظات الدول الأعضاء ومؤسساتها الأخرى. ويُقر المكتب بالمساعدة التي تلقاها من الأمم المتحدة ووكالاتها، ومن الاتحاد الأوروبي ومنظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو)، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والمنظمات غير الحكومية بما فيها المنظمات غير الحكومية في يوغوسلافيا السابقة.

جيم - تقديم الدعم إلى المحاكمات الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب والتنفيذ الفعلي للاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب

٨٤ - مع انتقال المحكمة إلى المرحلة النهائية من عملياتها، يزيد مكتب المدعي العام من تركيزه على الانتقال إلى محاكمات محلية لجرائم الحرب. وواصل فريق الانتقال، بتوجيه من المدعي العام، عمله على تعزيز قدرة المؤسسات القضائية الوطنية على التصدي بفعالية للحجم الكبير لقضايا جرائم الحرب التي لا يزال يتعين مقاضاة مرتكبيها في المنطقة. وفي هذا الخصوص، تعامَل المكتب مع عدد متزايد من طلبات المساعدة، وَرَدَ معظمه من البوسنة والهرسك. ولا تزال السلطات القضائية في يوغوسلافيا السابقة أيضا تلجأ إلى الإجراءات المنصوص عليها في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة للاطلاع على أدلة

سرية في قضايا المحكمة، حيثما اقتضى الأمر. ولا يزال مشروع ''المدّعين العامّين المعنيين بالاتصال'' الذي تنفذه المحكمة بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي – والذي يعمل في إطاره ثلاثة مدعين عامين معنيين بالاتصال من المنطقة (أحدهم من البوسنة والهرسك، وآخر من كرواتيا، وثالث من صربيا) مع مكتب المدعي العام في لاهاي، يشكّل عنصرا رئيسيا من عناصر استراتيجية نقل الخبرات التي ينتهجها المكتب. ويواصل ثلاثة مدّعين عامّين معنيين بالاتصال و ١٠ فنيّين شباب من المنطقة العمل في مكتب المدعي العام إثر قيام المفوضية الأوروبية في آب/أغسطس ٢٠١١ بتمديد التمويل لفترة ثالثة.

٨٥ – ومع ذلك، بقيت قضايا خطيرة، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من أن البوسنة والهرسك اتخذت خطوات من أجل تحسين البت في القضايا، مثل زيادة معدل إحالة القضايا من محكمة الدولة إلى محاكم الكيانين، فإن الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب واجهت تحديات كبيرة. ويشدد مكتب المدعي العام على أهمية المعالجة السريعة للتراكم الكبير لأكثر من ٢٠٠ ١ قضية تشمل آلاف المشتبه بهم، ويؤكد على أن هذه العملية بالغة الأهمية لمحمل نجاح إنجاز ولاية المحكمة والإرث الذي ستخلّفه. ولا بد أيضا من مواصلة بذل الجهود من أجل تعزيز قدرة المحاكم على مستوى الكيانين، تلك الجهود التي تشمل زيادة تخصيص الموارد على صعيد الدولة وصعيد الكيانين.

٨٦ – وينبغي كذلك وقف الهجمات السياسية على السلطة القضائية، التي تهدف إلى تقويض الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب. ويجب أن يعلن الزعماء السياسيون من كافة التوجهات في البوسنة والهرسك تأييدهم التام للملاحقات القضائية لجرائم الحرب وتوفير كل ما يلزم من موارد ودعم لكفالة إحراز نتائج ناجحة.

خامسا – أنشطة قلم المحكمة

٨٧ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم قلم المحكمة الدعم التشغيلي إلى دوائر المحكمة ومكتب المدعي العام، وساعد في إدارة العلاقات مع الدول والمنظمات الدولية، وقدم الدعم الإداري للمحكمة، وأدار برنامج الاتصالات والتوعية الخاص بالمحكمة.

ألف – مكتب المسجِّل

٨٨ – دعم المكتب المباشر للمسجِّل المسجلَ في الاضطلاع بمسؤوليته العامة المتمثلة في توجيه وإدارة قلم المحكمة، بما في ذلك الإشراف على جميع أقسام قلم المحكمة، وتمثيل المحكمة

في علاقاتها مع الدولة المضيفة، والسفارات والوزارات، والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. واستطاعت المحكمة، من خلال الجهود التي يبذلها المكتب المباشر للمسجل، تحقيق زيادة في عدد الدول الملتزمة بإنفاذ الأحكام الصادرة عن المحكمة.

٨٩ - وساعد المكتب المباشر للمسجِّل المسجِّل أيضا في صياغة وتنفيذ الأولويات الاستراتيجية لقلم المحكمة، وقام على نحو استباقي باعتماد وترشيد الإجراءات التنفيذية لتعكس التحول في أنشطة المحكمة من المحاكمات إلى عمليات الاستئناف. وشدد المكتب المباشر للمسجِّل، ومعه شعبة الشؤون الإدارية، على نحو خاص على تصميم عملية تقليص للحجم تكون عادلة وشفافة لتخفيض عدد الوظائف وفقا لاستراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة. ومنح كل موظف عقدا بأقصى مدة ممكنة. ويهدف هذا الإجراء إلى إعطاء الموظفين أقصى قدر من اليقين بشأن مستقبلهم في المحكمة، وساهم بشكل إيجابي في رفع معنوياتهم، وهو أمر حاسم من أجل الإبقاء على الموظفين المؤهلين والمتحمسين.

٩٠ - وقد ساعد المكتب المباشر للمسجِّل المسجِّل في إنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية، ويسر الأعمال التحضيرية لبدء عملياتها في أروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة، في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢. وشمل هذا التيسير دعما إداريا وقانونيا كبيرا لآلية تصريف الأعمال المتبقية، بما في ذلك: إعداد مشروع الميزانية، والمفاوضات بشأن اتفاق الدولة المضيفة، واستقدام الموظفين، والمفاوضات بخصوص المباني والأصول، ووضع سياسات وإجراءات الدعم القضائي، والتحضير لنقل المهام والسجلات المتعلقة بذلك إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

٩١ - وظل برنامج التوعية الأداة الرئيسية في تعزيز العلاقة بين المحكمة والمجتمعات المحلية في يوغوسلافيا السابقة، من خلال تعزيز عمل المحكمة وتراثها، ومبدأ العدالة المفتوحة الهام. وشارك أكثر من ١٤ ٠٠٠ شخص في يوغوسلافيا السابقة ولاهاي في مجموعة متنوعة من الأنشطة الخاصة بالتوعية، شملت، من بين أمور أخرى، مناقشات ومحاضرات ومؤتمرات ودورات تدريبية بشأن عمل المحكمة. وساعدت المناسبات في الحد من المفاهيم الخاطئة وسد الفجوات في المعارف المتعلقة بالمؤسسة.

٩٢ - وشملت أهم أنشطة التوعية التي جرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما يلي: مشروع تعليمي مع الشباب في يوغوسلافيا السابقة، أشرك ٣ ٢٠٠ شاب تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ و ٢٥ سنة، وحظي بدعم قوي من وزارات التعليم في المنطقة؛ وسلسلة مقررة من الأفلام الوثائقية عن الإنجازات الكبرى للمحكمة، استُهلت بعرض فيلم عن دور المحكمة الرائد في مكافحة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي أثناء الحرب. وحصل الفيلم،

الذي أُنتج في كل لغة من لغات يوغوسلافيا السابقة، على تقييمات نقدية ممتازة وشجع على حدوث نقاش متعمق في المنطقة.

٩٣ - ويعتمد برنامج التوعية في الوقت الراهن كليا على التمويل الخارجي. إذ واصلت المفوضية الأوروبية ضمان اشتغال البرنامج دون انقطاع، ودعمت حكومة فنلندا مشروع تعليم الشباب. وكما لاحظت الجمعية العامة وعدد من الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية الأخرى، فإن المشاركة بنشاط أكبر في التوعية أمر فائق الأهمية في هذا الوقت الحاسم من وجود المحكمة. ولذلك، ستواصل المحكمة الاتصال بالدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى لدعم الأنشطة التي تغطيها استراتيجيتها للتوعية المصممة بعناية.

٩٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استضافت المحكمة ٨ ٠٠٠ زائر، وهو عدد قياسي، منهم أكثر من ٣٠٠ زائر من يوغوسلافيا السابقة. وكانت للزيارات قيمة خاصة في توعية أعضاء الهيئات القضائية المحلية والصحفيين والنشطاء من المنظمات غير الحكومية من يوغوسلافيا السابقة وبناء قدراتهم. وظل موقع المحكمة الشبكي ومنصاتها للتواصل الاجتماعي يشكلان عناصر أساسية لاستراتيجية الاتصال الخاصة بالمحكمة. وبلغ عدد الزوار الذين اطلعوا على الموقع الشبكي للمحكمة أكثر من ٣ ملايين زائر منذ آب/أغسطس ٢٠١١. واتسع نطاق الجهود التي تبذلها المحكمة على مستوى وسائل التواصل الاجتماعي من خلال القيام مؤخرا بإطلاق صفحة على موقع الفيسبوك استقطبت ٣٠٠ متابع في الأسبوعين الأولين من عملية الاشتغال. وبلغ عدد مشاهدي قناة المحكمة على موقع يوتيوب أكثر من ضعف العدد المسجل في العام الماضي، إذ وصل إلى ٠٠٠ ٩٠٠ مشاهد، في حين أن حساب المحكمة لدى موقع تويتر به ٠٠٠ ٣ متابع، أي بزيادة ٠٠٠ ١ متابع تقريبا عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ويشكل المستخدمون من يوغوسلافيا السابقة حوالي ٥٠ في المائة من هذا الجمهور الأخير.

٩٥ - وعملت دائرة الاتصالات على إنشاء الموقع الشبكي لآلية تصريف الأعمال المتبقية، والذي أطلق بلغاتها الرسمية في منتصف عام ٢٠١٢. وفي الوقت الذي يُكتب فيه هذا التقرير، يجري العمل على ترجمة المحتوى إلى اللغات البوسنية/الكرواتية/الصربية والكينيارواندية.

باء - شعبة الدعم القضائي

٩٦ - في الفترة المشمولة بالتقرير، قدم قسم خدمات إدارة ودعم المحكمة الدعم إلى سبع محاكمات ابتدائية، وإعادة محاكمة واحدة وحالة محاكمة تمهيدية واحدة. وخلال الفترة نفسها، قدم القسم الدعم لست قضايا استئناف، وسبع قضايا خاصة بانتهاك حرمة المحكمة، تشمل حالة واحدة لا تزال في مرحلة المحاكمة التمهيدية. كما قدم الدعم بتكليف كاتب المحكمة

بخدمة سبع جلسات تداول بالفيديو، وعشر مهام في إطار القاعدة ٩٢ مكررا، وزيارة واحدة لموقع. وقدم القسم الدعم لجلسة استماع واحدة عُقدت بموجب القاعدة ٤ من القواعد الإجرائية. وقدم القسم أيضا الدعم من خلال توفير خدمات موظفي الاتصال للشؤون القانونية التابعين له والمعنيين بالتمثيل الذاتي إلى ثلاثة متهمين يمثلون أنفسهم أمام المحكمة، وذلك لتيسير إيجاد حلول للمسائل التي تطرأ في أثناء الجلسات. وجهز مساعدو سجلات المحكمة وكتبة الجلسات وحجَّاب المحكمة ٥٩٨ ٨ ملفاً (زهاء ٤٠٠ ١٣٩ صفحة) مقدمة من الأطراف ومن جهات أخرى في القضايا المعروضة على المحكمة. وتلقى مكتب إدارة الوثائق ٧٣١ ٦٩ صفحة من طلبات الترجمة التحريرية، والتي تم تحديد ٢٣١ ١٦ صفحة منها على أنها مكررة، مما أدى إلى توفير ما يقارب ٢٥٣ ٣١٣ ١ دولارا[(١)].

٩٧ - وواصل قسم خدمات المؤتمرات واللغات توفير خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية وإعداد المحاضر لجميع أجهزة المحكمة. وترجمت وحدات الترجمة التحريرية حوالي ٥٠٠ ٦٧ صفحة إلى اللغات الإنكليزية والفرنسية والبوسنية/الكرواتية/الصربية، والألبانية، والمقدونية، في حين تواصل كل من الدعم الثابت للمحاكمات وترجمة الأحكام والوثائق القانونية الأخرى ولا يزالان جاريين. وسجلت وحدة الترجمة الشفوية ما يقرب من ٦٠٠ ٣ يوم من أيام عمل مترجمي المؤتمرات الشفويين. وأصدرت خدمات تدوين محاضر المحكمة أكثر من ٠٠٠ ٥٨ صفحة من محاضر الجلسات. وقدمت أيضا خدمات الترجمة الشفوية للاجتماعات الرسمية، وجلسات إعداد الشهود، وخدمات البعثات خارج مقر المحكمة، بما في ذلك البعثات في منطقة يوغوسلافيا السابقة.

٩٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعدت وحدتا العمليات والدعم التابعتين لقسم الضحايا والشهود في سفر ٣١٥ شاهدا (وأفراد الدعم المصاحبين لهم) إلى لاهاي للإدلاء بشهاداتهم. ونسّقت وحدة الحماية التابعة للقسم إجراءات الاستجابة المهنية الرامية إلى مواجهة عدد متزايد من التهديدات التي يتعرض لها الشهود قبل وأثناء وبعد مثولهم أمام المحكمة للإدلاء بالشهادة في إطار إجراءات المحكمة. وعملت وحدة الحماية على نقل الشهود موضع الحماية إلى أماكن أخرى.

٩٩ - وواصل مكتب المعونة القانونية ومسائل الاحتجاز إدارة نظام المعونة القانونية التابع للمحكمة وذلك بتقديم الخدمات لأكثر من ٣٩٠ من أعضاء أفرقة الدفاع بما يكفل احترام حق المتهم في الحصول على المشورة القانونية. ويحصل معظم المتهمين الذين تحتجزهم المحكمة على المعونة القانونية، ويمثل ٦٠ في المائة من أولئك المتهمين أطرافا في قضايا مصنفة على

(١) جرى حساب هذا المبلغ على أساس ٨١ دولارا لكل صفحة لم يكن من الضروري تقديمها مجددا للترجمة.

أعلى مستويات التعقيد. وواصل المكتب إدارة التسهيلات الممنوحة لجميع أفرقة الدفاع و وكفالة الاحترام التام لحقوق المتهمين وذلك بالرد على شكاوى وشواغل المحتجزين في وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة، وتجهيز طلبات الزيارات إلى الوحدة، والعمل كمركز اتصال بين محامي الدفاع والمحكمة. وقدم المكتب أيضا تسهيلات للمتهمين الذي يمثلون أنفسهم بالتعاون مع مكتب موظفي الاتصال للشؤون القانونية المعنيين بالتمثيل الذاتي والوحدة، ورتب تخصيص المحققين والمدعين العامين من أصدقاء المحكمة بقضايا انتهاك حرمة المحكمة، ووفر الموارد اللازمة لهم.

١٠٠ - وفي الوقت الذي تعمل فيه المحكمة على إنجاز ولايتها، خفَّضت وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة عدد زنزاناتها بنسبة ١٩ في المائة، مع الاستمرار في نفس الوقت في توفير الأمن والرعاية لما متوسطه ٣٢,٧ محتجزا أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك بمقتضى سلطة المحكمة. وقدمت للكثير من المحتجزين الرعاية الطبية، بما في ذلك الرعاية الطبية المتخصصة. ويسّرت الوحدة مثول المحتجزين في جلسات الاستماع في المحكمة، سواء كان المثول بصفة شخصية أو بواسطة وصلات التداول بالفيديو. وقامت بتيسير عدد كبير من طلبات الإفراج المؤقت لمدد متفاوتة، بحسب أوامر دوائر المحكمة. وساعدت الأشخاص المتهمين الذين يمثلون أنفسهم بتوفير أماكن تخزين إضافية وحيز مكتبي لهم، ووفرت لهم حواسيب وإمكانية الوصول إلى قواعد البيانات بما يتناسب مع بيئة الاحتجاز، وسمحت بإجراء مقابلات مع الشهود، وإعدادهم في ظروف استثنائية. ووفرت الوحدة الإقامة للشهود المحتجزين والمحتجزين المتهمين بانتهاك حرمة المحكمة، كما يسرت، عند الاقتضاء، الاتصال بين المحتجزين ووسائط الإعلام.

جيم - شعبة الدعم الإداري

١٠١ - بموجب القرار ٢٣٩/٦٦، قررت الجمعية العامة، بعد نظرها في تقريري الأمين العام واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة، أن تعتمد مبلغا كليا يبلغ إجماليه ١٠٠ ٠٣٦ ٢٨١ دولار لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٠٢ - وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بمبلغ ٣٠٠ ٧٣٩ ١ دولار من المقرر استغلالها في أنشطة متنوعة للمحكمة. وحتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، كانت قد وردت إلى صندوق التبرعات، تبرعات نقدية تقدر بحوالي ٥٠,٨ مليون دولار، خلال فترة وجود المحكمة. وبالنسبة للفترة من ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، تلقت المحكمة تبرعات نقدية بلغت ٨٨٩ ٨٧٦ ١ دولارا وتولت إدارة هذا المبلغ.

١٠٣ - وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٦٦/٢٤٠ ألف، أن تخصص مبلغا كليا يبلغ إجماليه ٧٠٠ ٧٧١ ٤٩ دولار (ويبلغ صافيه ١٠٠ ٣٢٥ ٤٧ دولار) لآلية تصريف الأعمال المتبقية، خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٠٤ - وظلت شعبة الشؤون الإدارية تشارك بنشاط في تنفيذ عملية التقليص وعملية الاستعراض المقارن الثانية، والتي صممت بالتشاور مع ممثلي الموظفين. وخلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، قامت المحكمة بتقليص شمل ١٧٠ وظيفة. وتتوخى الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ تخفيضا صافيا إضافيا لـ ١٢٠ وظيفة خلال فترة السنتين المقبلة.

١٠٥ - وقامت شعبة الشؤون الإدارية بتنسيق إعداد التقديرات المنقحة للميزانية المخصصة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وشاركت الشعبة بشكل مكثف في صياغة الميزانية الأولى لآلية تصريف الأعمال المتبقية. وفي أعقاب إغلاق أحد المباني المكتبية الثلاثة في لاهاي، وضعت شعبة الشؤون الإدارية الصيغة النهائية لخطة رئيسية لتخصيص الأماكن المكتبية بما يضمن انتقال الموظفين والمحفوظات بشكل سلس إلى المبنيين المتبقيين التابعين للمحكمة.